



MINISTÈRE
DE L'EUROPE
ET DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES

*Liberté
Égalité
Fraternité*

فرنسا تترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان

2023-2021



شهدت حقوق الإنسان تراجعًا ملحوظًا في العديد من مناطق العالم في خلال العقد المنصرم. فبموازاة بعض الظواهر المستجدة من قبيل تأثيرات تغيّر المناخ، وازدياد أوجه التفاوت الإنمائي في العالم وتطوّر التكنولوجيات الرقمية وانتشارها السريع، برزت تهديدات جديدة تتمثّل في ظهور الإرهاب على نطاق واسع، وتراجع الحقوق الأساسية في العديد من دول العالم، وازدياد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والمساس مجددًا بالمساواة بين الجنسين. وفي الوقت عينه، أمسى الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان يتعرّضون أكثر وأكثر للخطر وغالبًا ما يدفعون حياتهم ثمن التزامهم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية.

ومواجهةً لهذا الواقع، تعقد فرنسا العزم على الدفاع عن الدبلوماسية الإنسانية التي تراعي رهانات القرن الحادي والعشرين والتي تصبو إلى تحقيق الأهداف المنشودة. ففي هذا الإطار بالذات، تقدم فرنسا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023.

وأسهمت فرنسا إسهامًا فاعلًا في إنشاء هذا الصرح المتعدد الأطراف الذي شُيّد منذ الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيّما مجلس حقوق الإنسان الذي أسس في عام 2006. وشاركت في عضويته لثلاث ولديات، وخضعت ثلاث مرات أيضًا للاستعراض الدوري الشامل، وطبّقت العديد من توصياته. وهي تشارك على نحو ناشط في أعمال مجلس حقوق الإنسان، حتى عندما لا تكون عضوًا فيه، وتقدم الدعم الفاعل لإجراءاته وأدوات عمله. وتملك فرنسا نظامًا وطنيًا لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من بين الأكثر صرامةً في العالم.

ويحتل مجلس حقوق الإنسان مكانة مميزة في صلب ذلك الصرح الدولي الذي يُعنى بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها والذي يستند إلى القانون والمعايير المتفق عليها بصورة شبه عالمية. وقد تعرّض هذا الصرح في غضون السنوات الماضية للعديد من الهجمات التي طالت طريقة تشغيله ووجوده بحد ذاته. ولكي نتصدى لهذا التطاول، يجب أن نمكّن المجلس من مواكبة التبدلات الشاملة التي يشهدها العالم، كما يجب تزويده بالوسائل الضرورية التي تتيح له العمل على نحو مجدّ في ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر فداحةً. ويتعيّن علينا أيضًا أن نتصدى لأسباب تراجع حقوق الإنسان في السنوات الماضية ولا أن نتصدى للعوارض وحسب.

لذا، وضعت فرنسا ثلاث أولويات للفترة 2021-2023، وستعرضها في هذا الكُتَيْب، وهي مكافحة جميع أوجه انعدام المساواة، وحماية الحريات الأساسية، ومساعدة جميع الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان. وتُبدي فرنسا استعدادها لتوظيف طاقتها ومواردها والتزامها وصوتها في خدمة هذا المرام للفترة 2021-2023 وذلك من داخل مجلس حقوق الإنسان.“

جان إيف لودريان

وزير أوروبا والشؤون الخارجية



أولويات النشاط الفرنسي في مجلس حقوق الإنسان

تلتزم فرنسا بتعزيز جميع حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة والمترابطة وحمايتها، وذلك تماشيًا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الموقَّع في باريس في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948. وقد حددت فرنسا ثلاثة محاور رئيسة لولايتها في مجلس حقوق الإنسان.



© UN Photo/Eskinder Debebe

ا مكافحة
جميع أوجه
انعدام المساواة.

تكثيف الجهود الدولية المبذولة لفائدة احترام حقوق المرأة.

ومكافحتهما والمعروفة
باتفاقية اسطنبول. وهي
مصممة على حماية
الحقوق الجنسية والإنجابية
فضلاً عن الصحة الجنسية
والإنجابية.

تلتزم فرنسا بإنهاء العنف
والتمييز ضد المرأة من أجل
تحقيق المساواة بين المرأة
والرجل على الصعيد العالمي.
وستستضيف في النصف
الأول من عام 2021 منتدى
«جيل المساواة» وستتولى
رئاسته المشتركة مع كل
من المكسيك وهيئة الأمم
المتحدة للمرأة، والمنتدى
عبارة عن تجمع عالمي
للمساواة بين المرأة والرجل
بغية مواصلة الزخم الذي بدأ
قبل أكثر من خمسة وعشرين
عاماً باعتماد إعلان ومنهاج
عمل بيجين. وشاركت فرنسا
في اعتماد قرارات «**المرأة**
والسلام والأمن» الصادرة
عن مجلس الأمن وهي تحت
على تنفيذها. واستفادت
من ترؤس مجموعة الدول
السبع ومجلس أوروبا في
عام 2019 لكي تطلق حملة
ترمي إلى إضفاء الطابع
العالمي على اتفاقية مجلس
أوروبا للوقاية من العنف
ضد النساء والعنف المنزلي

تعزير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل مكافحة انعدام المساواة.

للبيئة سيمثل مرحلة
أساسية جديدة من مراحل
إدراج حقوق الإنسان في
الحوكمة البيئية.

تحرص فرنسا على تحقيق
عولمة منصفة وعلى
مكافحة انعدام المساواة،
لذا فهي تحشد جهودها
من أجل الدفاع عن الحقوق
**الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية**، وخاصة في إطار
خطة التنمية المستدامة
لعام 2030 وأهدافها. وهي
تنصب بصورة خاصة على
قضايا جديدة مثل **المسؤولية
الاجتماعية للمنشآت**
والعلاقة بين حقوق الإنسان
والبيئة وفرض **الحق
بالانتفاع بمياه الشرب
وخدمات الصرف الصحي**
في جميع أنحاء العالم.
وأظهرت الدورة الحادية
العشرون لمؤتمر الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة
الإطارية بشأن تغيّر المناخ
التي عُقدت في باريس في
كانون الأول/ديسمبر 2015
التزام فرنسا الحازم **بمكافحة
تغيّر المناخ وأثره في حقوق
الإنسان**. وتشارك فرنسا
أيضا في بلورة **ميثاق عالمي**

مكافحة جميع أوجه التمييز.

تشارك فرنسا مشاركةً فاعلةً في آليات مجلس حقوق الإنسان التي تسهم في **مكافحة جميع أوجه التمييز**. كما تشارك في مكافحة **العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب** وتحشد جهودها من أجل إدانة خطاب الكراهية بما يتوافق مع احترام حقوق الإنسان. وتقدم فرنسا، التي تلتزم بالدفاع عن حقوق **المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين** وترويجها، الدعم للقرارات المعتمدة بشأن الميول الجنسية والهوية الجنسانية ولولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

مواصلة حشد الجهود لفائدة حقوق الطفل ومكافحة استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

تلتزم فرنسا التزامًا شديدًا
بحماية الأطفال في النزاعات
المسلحة وبإدراك أهمية
اليونيسف في عام 2007
إلى عقد مؤتمر «تحرير
الأطفال من الحرب» الذي
أتاح اعتماد مبادئ باريس
والتزامات باريس التي حظيت
بتأييد 108 دول حتى الآن،
ونظمت مؤتمرًا جديدًا يتناول
الموضوع عينه في عام
2017. وتشارك فرنسا على
نحو فاعل في أعمال الفريق
العامل التابع لمجلس الأمن
المعني بالأطفال والنزاع
المسلح الذي أسهمت في
تأسيسه. وهي تعمل جاهدة
على مكافحة تشغيل الأطفال
بالسخرة.



©UN Photo/Hien MacLine

|| حماية الحريات الأساسية.

ضمان أمن الصحفيين والحق في الانتفاع بالإعلام الصادق.

تعقد فرنسا العزم على الدفاع عن الحريات الأساسية كحرية التعبير مثلًا وتعمل من أجل تعزيز مكانتها في المحافل المتعددة الأطراف. وتدافع عن النصوص التي تحمي الصحفيين وتكافح إفلات مرتكبي الجرائم بحقهم من العقاب. وتدعم الشراكة من أجل الإعلام والديمقراطية التي تهدف إلى حشد جهود الدول والعاملين في وسائط الإعلام والمنشآت الرقمية والمجتمع المدني بغية حماية إمكانية انتفاع جميع المواطنين بإعلام مستقل ومتعدد وصادق. كما تدعم النهوض بقدرات وسائط الإعلام بفضل المساعدة الإنمائية من أجل تعزيز الانتفاع بإعلام متعدد ومتوازن، وهي مصممة على مكافحة التلاعب بالإعلام. وتولي فرنسا اهتمامًا كبيرًا لحرية الدين والمعتقد التي تسهم فيها العلمانية وللتعددية في المجتمعات أيضًا.

مكافحة الاختفاء القسري والاحتجاز التعسّفي.

تعزّم فرنسا مكافحة آفة
الاختفاء القسري وكانت
قد أدّت دورًا رياديًا في
المفاوضات وفي اعتماد
**الاتفاقية الدولية لحماية
جميع الأشخاص من الاختفاء
القسري**. وتعمل بحزم على
أن تصدّق جميع الدول على
هذه الاتفاقية في إطار
مجموعة الأصدقاء التي
تترأسها بمعية الأرجنتين.
وبادرت أيضًا في مجلس
حقوق الإنسان إلى اعتماد
القرارات المتعلقة بالفريق
العامل المعني بالاحتجاز
التعسفي.

النهوض بالغاء عقوبة الإعدام في جميع بلدان العالم.

تلتزم فرنسا التزامًا حازمًا وثابتًا
بالنضال من أجل إلغاء عقوبة
الإعدام أينما كان وفي جميع
الظروف. وهي تؤيد القرار
الذي يصدر مرتين في السنة
عن الجمعية العامة للأمم
المتحدة والذي يدعو إلى **وقف
العمل بعقوبة الإعدام في
العالم**، وتسهم على نحو فاعل
في اعتماد قرارات بهذا الشأن
في مجلس حقوق الإنسان.





©UN Photo/Evan Schneider

||| مساعدة

جميع الأشخاص
الذين يدافعون
عن حقوق الإنسان.

دعم المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

تعمل فرنسا على حماية
المدافعين عن حقوق الإنسان
المهددين أو المعرضين
للخطر، في سياق مضطرب
يفرض القيود على المجتمع
المدني. وتولي اهتمامًا
كبيرًا **لاستقلاليتهم ولحرية**
عملهم وفقًا للإعلان المتعلق
بالمدافعين عن حقوق الإنسان
الذي اعتمده الجمعية العامة
للأمم المتحدة في عام 1998
بدعم من فرنسا.

مكافحة الإفلات من العقاب.

تعمل فرنسا جاهدةً على
مكافحة الإفلات من العقاب
من أجل محاسبة جميع
المسؤولين عن انتهاكات
حقوق الإنسان أمام
العدالة، فناعةً منها بأنه لا
يمكن إجلال السلام الدائم
من دون تحقيق العدالة.
وتدعم الحق في معرفة
الحقيقة وفي التعويض
عن المتضررين من جراء
انتهاكات حقوق الإنسان.
وهي تروّج الطابع العالمي
لنظام روما الأساسي الذي
أسس **المحكمة الجنائية
الدولية** وتدعم أعمال مجالس
التحقيق والتلييات المستقلة
التي أنشأها مجلس حقوق
الإنسان.

فرنسا

تتمتع بالقناعة وبالوسائل اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان

1. الالتزام على أعلى المستويات بدعم الصكوك الدولية

تلتزم فرنسا، كما أثبتت في ولاياتها السابقة في مجلس حقوق الإنسان، بتعزيز الحوار والتعاون بين المجموعات الإقليمية والسياسية وبالإسهام عمليًا في سبل النهوض بنجاعة أعمال المجلس والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. وستواصل الدفاع عن استقلالية المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وصدّقت فرنسا على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، كما صدّقت على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في آذار/مارس 2015، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير 2016. وتقرّر بصلحية هيئات المعاهدات التي صدّقت عليها في تلقي الشكاوى الفردية.

وعززت فرنسا نظامها الداخلي الخاص بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال إنشاء منصب المراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية في عام 2007، ومنصب المدافع عن حقوق الإنسان في عام 2011.

ويؤدي الاستعراض الدوري الشامل دورًا رئيسًا في تعزيز الطابع العالمي لحقوق الإنسان. وعملت فرنسا على تنفيذ التوصيات الصادرة بعد خضوعها للاستعراض الدوري الشامل الثاني في عام 2013 وأودعت تقرير منتصف المدّة في شباط/فبراير 2016. ثم خضعت للاستعراض الدوري الشامل الثالث في كانون الثاني/يناير 2018 وتعمل حاليًا على تنفيذ التوصيات التي قبلت بها في هذا الإطار.

وأرسلت فرنسا دعوة إلى هيئة الإجراءات العامة للحضور الدائم في أراضيها. واستقبلت العديد من الخبراء المستقلين والمقرّرين الخاصين، ومن بينهم المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، والمقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب في أيار/مايو 2018، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في السكن اللائق في نيسان/أبريل 2019.

2. التنمية والتعاون محقّزان أساسيان للنشاط الفرنسي في مجال حقوق الإنسان

انتهجت فرنسا في عام 2018 استراتيجية «حقوق الإنسان والتنمية» التي تنطوي على هدف مزدوج يتمثّل في جعل سياسة التعاون والمساعدة الإنمائية الفرنسية محقّراً من محقّرات تعزيز حقوق الإنسان والتأكد من أن المشاريع التي تموّلها لا تسيء إلى هذه الحقوق.

تلتزم فرنسا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتعزيز الحوار الوثيق مع شركائها في حقوق الإنسان. وهي تمثل لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تحرص عليها حرصاً شديداً.

ويتمحور تنفيذ الاستراتيجية حول أربع أولويات، هي:

- التثقيف في مجال حقوق الإنسان، من خلال الاستعانة ببرامج موجهة للأطفال بالدرجة الأولى،
- مواكبة الجهات الفاعلة في مجال التنمية في تنفيذ نهج إنمائي يركز على الحقوق،
- تعبئة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تقديم الدعم العملي للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك تمويل المشاريع التي تعود بالمنفعة عليهم،
- دعم التنفيذ الفعلي لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلت بها الدول، ومشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية في هذه العملية.

ا مكافحة جميع أوجه انعدام المساواة.

تكثيف

الجهود الدولية
المبذولة لفائدة
احترام حقوق المرأة

تعزيز الحقوق
الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية من أجل
مكافحة انعدام المساواة

مكافحة
جميع أوجه
التمييز

مواصلة
حشد الجهود لفائدة
حقوق الطفل
ومكافحة استخدام الأطفال
في النزاعات المسلحة

ا حماية الحریات الأساسية.

ضمان

أمن الصحفيين والحق
في الانتفاع
بالإعلام الصادق

مكافحة
الاختفاء القسري
والاحتجازات التعسفية

النهوض
بالغاء عقوبة الإعدام
في جميع بلدان العالم

اا مساعدة جميع الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان.

دعم المدافعين
عن حقوق الإنسان
والمجتمع المدني

مكافحة
الإفلات من العقاب

#FranceCDH

diplomatie.gouv.fr

إدارة شؤون الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية
وحقوق الإنسان
و الفرانكوفونية